

Distr.: Limited
19 November 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إسواتيني، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بلغاريا، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، توغو، توفالو، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، رواندا، زامبيا، سانت لوسيا، سري لانكا، سيراليون، شيشيل، شيلي، غواتيمالا، غينيا - بيساو، فانواتو، فيجي، قبرص، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، كيريباس، كينيا، المكسيك، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس: مشروع قرار منقح

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٥/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بمبادرة "تحدي القضاء على الجوع" التي أعلنها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كروية لمستقبل خال من الجوع، وإذ تشير إلى إعلان روما عن التغذية، المعتمد في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية^(١)، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)^(٢)، والسنة الدولية للصحة النباتية، ٢٠٢٠^(٣)، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠)^(٤)، **وإذ تشير** إلى اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(٥)،

وإذ تؤكد مجددًا اتفاق باريس^(٦) ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٧) التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت،

وإذ ترحب بإعلان سِنْدَاي وإطار سِنْدَاي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث^(٨)،

وإذ ترحب أيضا بوثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٩^(٩)،

(١) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٢) انظر القرار ٢٥٩/٧٠.

(٣) انظر القرار ٢٥٢/٧٣.

(٤) انظر القرار ٢٨٤/٧٣.

(٥) A/CONF.216/5، المرفق.

(٦) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٧) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٩) القرار ٢٩١/٧٣، المرفق.

وإذ تشير إلى الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما في ذلك إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١٠)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١١)، وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٢)؛ وإذ تعيد تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٣)؛ وإذ تسلم بالتحدي الكبير الماثل أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع وما بعد النزاع،

وإذ ترحب بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠^(١٤)، وإذ تسلّم بأن الغابات والأشجار التي تنمو خارجها توفر خدمات نظم إيكولوجية أساسية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلاً عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الغابات والأشجار التي تنمو خارجها تسهم إسهاماً كبيراً في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه وفي حفظ التنوع البيولوجي، وتحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من خطر حدوث الفيضانات والانزلاقات الأرضية والانزلاقات الثلجية والجفاف والعواصف العنيفة والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث،

وإذ ترحب أيضاً بالدور الهام لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)^(١٥) وإذ تلاحظ أن التكنولوجيا الزراعية المستدامة والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية وكذلك الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية يستند جميعها إلى المعارف والقدرات ويستجيب لاحتياجات صغار المزارعين والمشتغلين بالزراعة الأسرية والواقع الذي يعيشونه، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، وإذ تسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية التنمية القائمة على الابتكار ودعم مباشرة الأعمال الحرة والابتكار، وإذ ترحب بتكنولوجيات الزراعة المستدامة الجديدة التي يمكن أن تسهم في انتقائهم من زراعة الكفاف إلى الإنتاج التجاري، بما يساعدهم على تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وتوليد فوائد قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تسلّم بأن للتكنولوجيا الزراعية آثاراً مفيدة ودوراً هاماً في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنجاح، وإذ تحيط علماً مع التقدير في هذا الصدد بالتقرير المرحلي للأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، واستراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيا الجديدة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تزايد الجوع على الصعيد العالمي، والذي عانى منه ٨٢١ مليون شخص في عام ٢٠١٨،

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(١١) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٢) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(١٣) A/57/304، المرفق.

(١٤) انظر القرار ٢٨٥/٧١.

(١٥) انظر القرار ٢٣٩/٧٢.

وإذ تسلم بأن التكنولوجيات الزراعية حسّنت إنتاجية الزراعة وعزّزت استدامة أنظمة الإنتاج الغذائي وقدرتها على التكيف على الصعيد المحلي،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلّص إليها التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر عن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية، بعنوان *تغير المناخ والأراضي*،
وإذ تحيط علماً بالتقرير الذي قدمه فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي في حزيران/يونيه ٢٠١٩ بعنوان "عصر الترابط الرقمي"،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء النتائج التي توصل إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود من أجل الحيلولة دون فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتربة،

وإذ ترحب بتدشين مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وإذ تشجع على دعمه المتواصل،

وإذ تسلم بأن قطاع الزراعة يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمنظومة الغذائية بكاملها وبأن التكنولوجيات الزراعية والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية يمكن أن يضيفا قيمة في مختلف حلقات المنظومة الغذائية بتحسين استدامة التخزين والنقل والتجارة والتجهيز والتحويل والبيع بالتجزئة وخفض النفايات وإعادة تدويرها، علاوةً على أوجه التفاعل بين هذه العمليات،

وإذ تؤكد الدور الحاسم الأهمية للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية وتطوير التكنولوجيا الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الفجوة بين الجنسين، واستحداث مبادرات ملائمة تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع المراحل في عمليات الابتكار الزراعي، بما في ذلك على صعيد السياسات، وكفالة تكافؤ فرص المرأة في الحصول على التكنولوجيات الزراعية وما يتصل بها من خدمات ومدخلات، وعلى جميع الموارد الإنتاجية اللازمة، بما في ذلك حيازة الأراضي وإمكانية الانتفاع من الأراضي ومصادر الأسمك والغابات، فضلاً عن التعليم والتدريب الميسوري التكلفة والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والخدمات المالية، والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والمشاركة فيها،

وإذ تسلم بأن الشباب يؤدون دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وأن كلا من التكنولوجيا الزراعية والابتكار والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية يؤدي دوراً أساسياً في تيسير اكتساب الشباب والشبان للمهارات الزراعية، وتحسين سبل عيش الشباب، وتوفير فرص عمل جيدة ولائقة، والإسهام في ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أعمال أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضاً بالتطور السريع في العلوم والابتكار التكنولوجي والاتجاه إلى الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية، وبأن وضع البيانات والمعلومات الضخمة وإتاحتها للاستخدام سيحدث تغيرات عميقة في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية،

وإذ تسلم كذلك بأنه لا بد من اتباع نهج قائم على النظم في الابتكار الزراعي من أجل ضمان مواءمة الابتكارات، بما في ذلك التكنولوجيات، مع الأهداف المشتركة، وتعزيز التعاون، ومعالجة المشاكل ذات الصلة بالمزارعين وتقديم الحوافز إلى صغار المزارعين وما يلزم من وسائل لتسريع اعتمادها من جانبهم، وبأنه من الضروري إتاحة التفاعلات وتدفقات المعارف بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة في نظام الابتكار الزراعي، بما في ذلك منظمات المزارعين ومؤسسات البحث وخدمات الإرشاد الزراعي والحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

وإذ تقر بدور وعمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في مجال تعزيز التقدم في البلدان النامية والترويج للممارسات المستدامة للزراعة والإدارة، والتشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية وتدريب صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية، وبأن الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة يمكن أن تساهم في تمويل الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن التنمية المستدامة عن طريق حشد موارد إضافية من خلال الدعوة وآليات التمويل المبتكرة، وتيسير تنسيق الاستخدام المهادف للموارد الموجودة، ومواءمتها على نحو أكثر فعالية مع الأولويات العامة العالمية والوطنية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى وضع نظم غذائية مستدامة تحفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتحسّن توفير خدمات النظم الإيكولوجية، وتزيد الإنتاجية في الوقت نفسه، وتساهم في التصدي للتحديات المطروحة نتيجة عوامل عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وندرتها والتوسع الحضري والعمالة، وإذ تعترف بأن التكنولوجيات الزراعية والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية يمكن أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وأن يساعد على بناء القدرة على التحمل،

وإذ تؤكد أن لإجراء البحوث القائمة على المشاركة، إلى جانب توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية بفعالية وعلى أساس تعدي ومدفوع بتلبية الطلب، أهمية بالغة لضمان تلبية التكنولوجيات الزراعية مطالب واحتياجات جميع المزارعين، بما يشمل المشتغلين بالزراعة الأسرية وصغار المنتجين الزراعيين،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين التكنولوجيا الزراعية والممارسات الزراعية المستدامة المبتكرة، بما في ذلك مبادئ الإيكولوجيا الزراعية، والكفاءة في استخدام الموارد، والاقتصاد الدائري، وإعادة التدوير، والاستفادة القصوى من المدخلات الخارجية، والتكامل، وتناوب المحاصيل وتنويعها، وعدم الحرث، ورصد صحة التربة، والزراعة الحراجية، والممارسات الزراعية التجديدية، ومن خلال الجمع بفعالية بين التكنولوجيات المناسبة، بما في ذلك التكنولوجيات الأحيائية، والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، من أجل وضع نظم الزراعة المستدامة التي تعزز أوجه التفاعل بين النباتات والحيوانات والبشر والبيئة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وزيادة الإنتاجية، وتحسين التغذية، وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة وابتكاراً،

وإذ تؤكد ضرورة دعم وتعزيز نظم المعلومات والنظم الإحصائية من أجل جمع البيانات وتجهيزها وفقاً لتبويب أفضل، مما سيؤدي دوراً أساسياً في رصد التقدم المحرز في الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية المستدامة وأثرها في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة،

١ - تخطيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام^(١٦)؛

٢ - تحت الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين تطوير التكنولوجيات الزراعية المستدامة ونقلها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ونشرها فيها بشروط متفق عليها، وبخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وتشجيع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات وتشجيع استخدام الخبرات المحلية في البلدان النامية، ولا سيما قدرات صغار المزارعين والمشتغلين بالزراعة الأسرية، وبخاصة النساء والشباب في المناطق الريفية، من أجل تعزيز الإنتاجية والجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي والبرامج والسياسات ذات الصلة بالتغذية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الصغار والشباب، مع تركيز خاص على ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣ - تسلم بأهمية دور الزراعة الأسرية وصغار المزارعين في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والدور الذي تضطلع به المزارع الأسرية في المساهمة في الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر والاستدامة، وكذلك في إيجاد فرص عمل، وفي إنهاء سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، وبضرورة تكيف التكنولوجيات الزراعية مع احتياجات أصحاب المزارع الأسرية الصغيرة والمتوسطة الحجم، واقتراحها بالحصول على القروض من أجل استدامة الإنتاج والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية الريفية، إلى جانب تدريب وتعليم أكثر المزارعين قدرة على الاستفادة منها؛

٤ - تهيب بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين، بوسائل عدة منها تشجيع الاستثمارات المتسمة بالتوازن بين الجنسين، والابتكار في وسائل الإنتاج الزراعي وتوزيع المنتجات الزراعية على نطاق صغير، وسلسلة قيمة مراعية لمنظور الجنسين مع الدعم بسياسات متكاملة ومتعددة القطاعات، من أجل تحسين القدرات الإنتاجية للمرأة ومصادر دخلها، وتعزيز قدرتها على الصمود، وتحقيق تكافؤ فرص حصولها على جميع أشكال التمويل والأسواق والشبكات، والتكنولوجيات الموفرة للعمل، والمعلومات والخبرات في مجال التكنولوجيا الزراعية، والمعدات، والوصول إلى محافل صنع القرار وما يتصل بذلك من موارد زراعية لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء وللعوائق التي تقف في سبيل حصول المرأة على المدخلات والموارد الزراعية؛

٥ - تشجع الحكومات على وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج للتنمية الزراعية تركز على الشباب، بوسائل عدة منها توفير التدريب والتعليم وخدمات التمويل، بما فيها خدمات الائتمانات البالغة الصغر، وبناء القدرات، في مجالات منها الابتكار، بشراكة مع القطاع الخاص، من أجل حفز اهتمام الشباب بالزراعة ومشاركتهم فيها، وبخاصة في مجال الاستدامة الزراعية البيئية عن طريق الحصول على الائتمانات البالغة الصغر وتعزيز القدرات، لتعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا الزراعية بواسطة الشراكات مع القطاع الخاص؛

٦ - **لا يزال يساورها القلق** لكون الابتكارات والتكنولوجيات الزراعية كثيراً ما تتجاوز المزارعين المسنين، وبخاصة المزارعات المسنات، لأن العديد منهم لا يملك الموارد المالية أو المهارات اللازمة لاعتماد ممارسات جديدة، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة المزارعين المسنين عن طريق مواصلة إتاحة فرص حصولهم على الخدمات المالية وفي مجال الهياكل الأساسية وتدريبهم على التقنيات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة؛

٧ - **تقرر بأهمية** اعتماد نظم غذائية مبتكرة ومستدامة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الابتكار المشترك، وتشجيع البحوث القائمة على المشاركة، وتوفير الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية على أساس مدفوع بتلبية الطلب، وزيادة الاستثمار المسؤول والشامل للجميع من القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات البشرية، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، وتهيئة بيئة اقتصادية ومؤسسية مؤاتية، وتعزيز تدفق المعارف، وبخاصة فيما بين العلماء والمزارعين، مع مراعاة النظم المعرفية المحلية والتقليدية، بالاقتران مع المصادر الجديدة للمعارف؛

٨ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى النظر في السبل الكفيلة بإتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية، بشروط متفق عليها، بما في ذلك معلومات الأرصاد الجوية والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والصور المرسلّة من السواتل ونظم الإنذار المبكر وغيرها من التكنولوجيات القائمة على البيانات، التي يمكن أن تساعد في بناء قدرة المشتغلين بالزراعة الأسرية وصغار المنتجين الزراعيين على التحمل وفي تحسين غلة المحاصيل ودعم سبل كسب الرزق في الريف،

٩ - **تسلم** بأن التنبؤ بالأحوال الجوية والخدمات والمنتجات المناخية تمكن المزارعين من تخطيط الأنشطة الزراعية بشكل أفضل، وتحسين الإنتاج إلى أقصى حد، وإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ ووضع التكيف مع تغير المناخ في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم، ولذلك تشجع الحكومات ووكالات الأرصاد الجوية على تحسين جمع بيانات ومعلومات الأرصاد الجوية الزراعية والأحوال المناخية الزراعية ونشرها وتحليلها؛

١٠ - **تقرر** بأن الابتكارات التكنولوجية يمكن أن تدعمها الابتكارات المالية والدعم المالي، مثل استراتيجيات الحد من المخاطر وخيارات التمويل المختلط، وبأن آليات التمويل المختلط هي نماذج مؤسسية جديدة تربط بين التمويل العام والخاص ورأس المال الطويل الأجل وبين الاستثمارات السهمية وتعزز الخطط التي توزع الاستثمارات بشكل أكثر فعالية على المشاريع الصغيرة وصغار المنتجين؛

١١ - **تؤكد** أهمية دعم البحوث وتعزيزها في مجال تحسين أصناف المحاصيل ونظم البذور وتنويعها ودعم إنشاء النظم الزراعية المستدامة، وممارسات الإدارة المستدامة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والقائمة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والنظم الزراعية المتكاملة، والوقاية من أمراض الحيوانات ومكافحتها، والإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة الدقيقة، والري، وتربية الماشية، والتكنولوجيات الأحيائية، لجعل الزراعة أكثر استدامة وأكثر إنتاجية وبخاصة لجعل المحاصيل والحيوانات التي تربي في المزارع أكثر مقاومة للأمراض، بما في ذلك أشكال العدوى المقاومة للعقاقير، في ضوء المعايير الدولية المعتمدة في هذا الصدد، وأكثر مقاومة للآفات والإجهاد البيئي، بما يشمل آثار تغير المناخ والجفاف وحوادث غزارة الأمطار، وفقاً للأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

١٢- **تؤكد** الحاجة الملحة إلى تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهته والتقليل من قابلية الضرر منه، وتحث الدول الأعضاء على مواصلة الاشتراك في عمليات تخطيط التكيف وتنفيذ إجراءات التخفيف؛

١٣- **تسلم** بأن الميكنة الزراعية المستدامة يمكن أن تنطوي على عيوب، ولكنها يمكن أيضا أن تساعد على معالجة نقص اليد العاملة، وتخفيف مشقات العمل، وزيادة الدخل، وتعزيز الإنتاجية وتحسين توقيت الأنشطة الزراعية، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق واجتذاب استثمارات ومواهب جديدة إلى الزراعة، مما يهيئ آفاقا أفضل للنمو المستدام والتمكين من اتخاذ تدابير الدعم بشكل أفضل للتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطقس، وتعترف بأن الميكنة والأخذ بالتكنولوجيات الرقمية يمكن أن يولدا أيضا فرص عمل جديدة بأجور أعلى في سلاسل القيمة الزراعية، مما يجعل المناطق الريفية أكثر جاذبية للشباب ويشجعهم على البقاء فيها؛

١٤- **تؤكد** ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية قبل الحصاد وبعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد الغذائي والمهدر عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها تحسين تخطيط الإنتاج، والنهوض بممارسات الإنتاج والتجهيز المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين تكنولوجيات الحفظ والتعبئة، وتحسين إدارة النقل والشؤون اللوجستية، وإذكاء الوعي لدى الأسر المعيشية والأعمال التجارية بسبل تلافي الفاقد الغذائي ومنع هدر الأغذية، من أجل مساعدة جميع العناصر الفاعلة في سلسلة الإمداد على جني فوائد أكبر والإسهام في حماية البيئة؛

١٥- **تقر** بأن نظم الأغذية ذات الكفاءة في استخدام الطاقة تمثل عنصرا أساسيا من عناصر الانتقال إلى الأغذية والزراعة المستدامة؛

١٦- **تقر أيضا** بأن تعزيز الروابط بين الحضر والريف يمكن أن يحسن الأمن الغذائي والتغذية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى التخطيط المتكامل للأراضي الزراعية الحضرية والإقليمية، وخطوط النقل المحسنة بين الحضر والريف، وتكنولوجيا تغليف الأغذية، وتطوير سلسلة أجهزة التبريد للحد من الخسائر الغذائية، وإلى الروابط التجارية الفعالة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل الذي سيسهم في ارتباط صغار المزارعين والصيادين بسلاسل القيمة والأسواق المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

١٧- **تقر كذلك** بأن المزارع والزراعة الحضرية يمكن أن تحسن الأمن الغذائي والتغذية لفائدة سكان المناطق الحضرية وأن توفر لهم فرصا لإدراج الدخل، وتسلب الضوء في هذا الصدد على الحاجة إلى مواصلة تطوير التكنولوجيا الزراعية لدعم التوسع الحضري المستدام، بوسائل عدة منها التكثيف المستدام عن طريق الزراعة في الأماكن المغلقة والزراعة العمودية، والاستعانة بالتشغيل الآلي للتغلب على صعوبات العمل المكثف، والاستخدام المبتكر للأماكن الحضرية لأغراض الزراعة، وتشجيع الزراعة الحضرية، من أجل الحد من الجوع وسوء التغذية وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة؛

١٨- **تؤكد** أهمية الاستخدام المستدام للموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية والإسهام فيها، وتدعو الجهات صاحبة المصلحة إلى تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه في مجال الزراعة وتكثيف النظم الزراعية لتحسين كفاءتها في استعمال المياه وإنتاجية المياه عموما، وقدرتها على التعامل مع الإجهاد المائي بسبل منها وضع وتنفيذ استراتيجيات تكيف المياه والزراعة وخطط عمل تستند إلى نهج

شامل إزاء توافر ومدى تنوع جميع مصادر المياه على المدى الطويل، والحد من مخاطر شح المياه من خلال خيارات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتصميم وتنفيذ ممارسات الإدارة الزراعية وإدارة المناظر الطبيعية التي تزيد من قدرة النظم الزراعية على التكيف مع الإجهاد المائي وتقلل من التلوث، وجعل نظم الزراعة البعلية خياراً أكثر موثوقية، والاستثمار في تهيئة بيئة مؤاتية وحشد المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتطوير وتعزيز مرافق الري وتكنولوجيا توفير استهلاك المياه، التي يمكن أن تسهم أيضاً في تحسين القدرة على الصمود في مواجهة الآثار الضارة الحالية والمتوقعة لتغير المناخ؛

١٩ - تشجع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهيكل الأساسية والإرشاد والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية؛ وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين، وبخاصة النساء والشباب في المناطق الريفية، في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إتاحة استفادتهم من التكنولوجيات والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة، وتعزيز الروابط بين المبادرات المجتمعية والمؤسسات المالية، بسبل منها تعزيز أدوات التمويل التي تشجع الاستدامة الزراعية؛

٢٠ - تقمّر بالدور الهام في تحقيق التنمية المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية والزراعة الإلكترونية، التي تشكل أدوات لتحسين الإنتاجية الزراعية والممارسات الزراعية وسبل كسب العيش لصغار المزارعين، وتعزيز الأسواق والمؤسسات الزراعية، وتحسين الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية، وتمكين جماعات المزارعين، ومواصلة إطلاع المزارعين وأصحاب الأعمال الحرة في المناطق الريفية على الابتكارات الزراعية، والأحوال الجوية، وتوافر المدخلات، والخدمات المالية وأسعار السوق، وربطهم بالمشتريين، وتؤكد الحاجة إلى ضمان إمكانية وصول النساء والشباب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسبل الأخذ بالتكنولوجيات الرقمية والزراعة الإلكترونية، ولا سيما في المناطق الريفية؛

٢١ - تهيب بالدول الأعضاء إدراج التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحت الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٧)، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال توفير تكنولوجيا صالحة على الدوام تتوافر فيها مقومات الاستدامة بأسعار معقولة ويسهل على صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية والمزارعين المستنّين، استخدامها ويمكن نشرها بينهم؛

٢٢ - تطلب إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تشجيع تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء ودعمها وتيسيرها، بوسائل منها التوصيات والمنافع الأخرى المتاحة للعموم المتعلقة بسبل تعزيز الزراعة المستدامة وزيادة قدرة الزراعة على التكيف واستخدام مجموعة واسعة من التكنولوجيات الزراعية الداعمة لأنظمة غذائية أكثر استدامة، وبناء الخصوبة الطويلة الأجل، والنظم

الإيكولوجية الزراعية الصحية والقادرة على التكيف، وسبل العيش المأمونة، وذات التأثير الإيجابي على كامل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، ومن ضمنها تكنولوجيا تخزين المحاصيل بعد حصادها وتجهيزها ومناولتها ونقلها، بما في ذلك في الظروف البيئية الصعبة؛

٢٣ - **تؤكد** الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية والبحوث والابتكارات الزراعية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل المعلومات والممارسات في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحث، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة، وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتشدد على أن نتائج البحوث ينبغي أن تتلاءم مع احتياجات المستعملين النهائيين وأن تكون في متناولهم، بما يشمل الحكومات، ومديري خدمات إمدادات المياه، ومشاريع القطاع الخاص الواسعة النطاق، وصغار المزارعين، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك مراكز البحوث التابعة لشبكة CGIAR، والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية الأخرى؛

٢٤ - **تؤكد** أهمية المؤشرات التي يمكن استخدامها لصياغة سياسات موجّهة صوب أهداف بعينها في سبيل اعتماد التكنولوجيا الزراعية ولقياس أثرها على أهداف التنمية المستدامة، وتشجع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على أن تواصل، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، الإسهام في عمل اللجنة الإحصائية الجاري المتعلق بإطار المؤشرات العالمية؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، في حدود الموارد المتاحة، تقريراً ذا منحنى عملي يدرس الاتجاهات التكنولوجية وأوجه التطور الهامة المشهودة حالياً في التكنولوجيات الزراعية، ويعرض أمثلة إيضاحية عن استخدام التكنولوجيات على نطاق ضخم بشكل يُفضي إلى التحوّل، ويشمل توصيات لمساعدة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة جهودها الرامية إلى تنفيذ الأهداف والغايات ذات الصلة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، وتقرر أن تدرج البند المعنون "التنمية المستدامة" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين.